

أوراق سياسات في الحكم الرشيد



أ.د. عبد الجبار محمود العبيدي *: خرافة النزاهة والتضليل في معايير مكافحة الفساد (**)

أننا اليوم أمام مرض عضال اسمه الفساد الاداري والمالي ، وقد قمنا وبمساعدة ودفع وتحريض من المنظمات الدولية ، وبحركة متسارعة (على خلاف البطيء السائد في الاداء) تصل حد الفانتازيا (كما تشهد عليها فنادق الخمس نجوم في العالم ، التي اعتادت تلك المنظمات عقد اجتماعات مكافحة الفساد فيها ، من لقاءات وورش عمل ودورات ومؤتمرات ، مصحوبة ببوفيه مفتوح للغذاء ومصاريف جيب بالعملة الصعبة !) برسم ملامحه ، وبيان اشكاله ، واوعيته ، والتنظير الى مداخله البحثية / الوظيفية / السلوكية / البنوية ، وتكبدت تلك المنظمات (لوجه الله) كلفاً كبيرة ، وتم توثيق هذا المرض على ورق اجنبي مصقول ، وبألوان زاهية ، حتى ليخيّل للمرء وكأنهم يريدون كتابة رسائل غرام الى الحبيب المبجل الذي اسمه الفساد ، بل واصبحنا نخاف من النظر الى ظلنا

أوراق سياسات في الحكم الرشيد

خشية أن يكون فاسداً ، وأضحى الزراع الطيبون في حرج من زراعة الورود خشية أن تؤدي الى الاتهام بالفساد لانها يمكن أن تسهم في القرب بين حبيبين !

وبدل ان تكون الاباحة هي الاصل والثقة بالناس والاشياء هي الاصل ، أصبح كل شيء اصله الفساد ، والمشكلة ان الافكار المتلبسة لباس العقل المزعوم لم تستطع أن تفسر لنا الفساد تفسيراً كافياً . الا ان الشيء المبهج في هذا المرض هو كونه موضع اقرار وإجماع رسمي وشعبي، وموضع اتفاق واحد وحيد بين كل الكتل والملل والنحل والطوائف والاحزاب ، فالكل متفق على اننا فاسدون ومفسدون .

أليس هذا الاتفاق مبهجاً ؟

لأننا ولاول مرة نتفق بالاجماع على جلد أنفسنا وإهانتها ، وتشويه سمعتنا ، وسمعة الحكومة ، والغريب في الامر ان ذلك يتم برضى الحكومة ذاتها ، ورضى إولي الامر، سواء بدراية منهم ، او دون دراية !

اية سعادة تنتاب المرء على هذا الاتفاق المهيمن ؟ هذا الاتفاق الذي شرعته معايير الشرعية الدولية المتأمركة بمنطلقاتها الفاسدة والمضللة ، والتي لاتقل تضليلاً عن انفلونزا الطيور والخنازير ؟

وأنا اعجب كيف يقبل ضميرنا وعقلنا وشرفنا ان تكون المنظمات الدولية التي تمارس الرذيلة والنصب على الشعوب ، أن تكون هي ذاتها التي تصنع معايير النزاهة ؟ وكيف يمكن ان يتحول بلد الانبياء والاولياء والبسطاء والكرماء والطيبين ، دفعة واحدة وبقدرة قادر الى بلد فاسد؟؟

نحن فاسدون ، نعم ، ولكن ، شرط أن نتفق ، ويتفق معنا المنطق العقلي والمنطق التاريخي ، ان الطفولة فساداً ، حينها فقط نكون فاسدون .

هل سمعتم طفلاً يترهب ؟

أوراق سياسات في الحكم الرشيد

او مراهقاً يتصوّف ؟

نحن فاسدون ، لا ، لأننا نقلد الرأسمالية وتاريخها في بواكير نشأتها القائمة على الفساد من غش وقرصنة وسرقة ونهب وتدليس واستعباد الشعوب (وربما كنا الآن في مصاف الدول الموسومة بالمتقدمة) بل لأننا نحاول أن نقلد الرأسمالية في مرحلة تفسخها وإنحطاطها ، وهذه هي مرحلة الطفولة على الطريقة الرأسمالية ، وفي ظل الهيمنة الرأسمالية القائمة على تطويق حركة وسلوك الشعوب وأسرها في شرنقة حاجات مصالح الطغمة المالية الربوية المهيمنة ، وتلويث النمو الطفولي ، بل وخنقه وأسرته وتفتيته . ثم ايهما اكثر فساداً ؟

ان تكون الشعوب في سن الطفولة او المراهقة في التاريخ ؟

أم منع هذه الطفولة والمراهقة من النمو والتحول الى سن العقل ؟

اين يكمن الفساد ، في الطبيعة ، أم في تعويق حركتها ؟

ان تعويق حركة الشعوب التي تتم تحت شعارات تدعي العقلانية / النصحية / الخبرائية " البريئة " لاتهدف إلا إلى شيء واحد ، وحيد ، وهو البحث عن مزيد من سرقتنا وحلبنا بمشاريع بائسة بحثاً عن فرص عمل للنخب الرأسمالية الكسيحة التي تعمل لدى المنظمات الدولية بإسم النزاهة، التي يؤسفني القول أننا مازلنا نجهل معناها الحقيقي ، من وجهة نظرهم هم ، كونها ليست إخلالاً بالاخلاق ، بل إخلالاً بمصالح رأس المال والطغمة المالية المهيمنة !! هذا ناهيك عما يسهم به التسليم بالفساد من زرع الشك بالنفس والمجتمع والحكومة ، ودور الاخير في إثباط همم الشعوب وتعويق كل دافع للعمل والاصلاح والارتقاء والتقدم ، وتذريير الشعب وتمزيقه ، وإشغاله بالتهمة الفاسدة ، والفساد الفاسد ، وخاصة في ارتباطه بالفضائيات ووسائل الاعلام التي اصبحت تعيش على سلعة موضوعها الفساد ،

أوراق سياسات في الحكم الرشيد

وتسويق هذه السلعة في كل أوجه الحياة ، حتى أصبح سوقها ينافس السوق العسكرية العالمية.

بناءً على ما تقدم ، ارى ضرورة المراجعة الشاملة ، وعقد مؤتمر وطني واسع النطاق ، مخصصا ، للجلد والقسوة على بلدنا ومؤسساتنا ، بما تعج به من إناس خيَرين مصريين على عمارة وعمران وإعمار خراب مايقرب من نصف قرن، على الرغم من أن قبولهم العمل تحت مظلة الفساد ، التي قبلتها الحكومة ذاتها وحوالتها الى مسلمة / بديهية ، اسهم في تلويث سمعتهم وتأريخهم ، وفي ادناه فقرات مقترحة للمراجعة الشاملة وكالاتي :-

1- إعادة النظر بالمعايير الدولية المُعتمدة للفساد ، وتبيئتها في البيئة العراقية ، بدلاً من قسرنا لنتوائيم مع الافكار التعسفية للمنظمات الدولية ، بمعنى الاخذ بنظر المزيد من الاعتبار طبيعة الظروف الاستثنائية ، لاكتبرير ، بل كحد على سقف النزاهة في عالم بذيء ، وفي ظل سوق غير عادلة ، وعدل تقننه وتشرعنه الغائب.

2- دراسة معمقة للكلفة والمنفعة ، كلفة مكافحة الفساد ، والمنافع المترتبة عليها بالدينار كانت ، أم بالدولار. اذ ان من المنطقي قياس كفاءة كل جهة رقابية بمقدار العوائد التي يمكن الحصول عليها في سعيها لمكافحة الفساد ، مقابل النفقات التي يتكبدها المجتمع بحثا عن الفساد ، وهنا يثارالسؤال الاتي :-

أيهما اكثر كلفة ، الفساد (الذي لا نعرف عنه غير التشهير بالاشخاص ومزاعم الارقام) ام الفساد في مكافحة الفساد؟ وطالما نتكلم عن الشفافية ، ما هي موازنة الهيئات الرقابية (النزاهة ، ديوان الرقابة المالية ، ومكاتب المفتشين العموميين) ككلفة ، وما هي المبالغ المتحققة من دورها في مكافحة الفساد كعائد؟

أوراق سياسات في الحكم الرشيد

- 3- اثر التهديد والخوف من تهمة الفساد ، ودورها في نهب حماستنا في الاعمار والاصلاح، وشل قدراتنا على الاداء والحركة والفاعلية ، بل وشل عمل الحكومة وتشويهاها ؟ وخاصةً في علاقتها بالمخبر السري والتشهير الفضائياتي باسم الديمقراطية.
- 4- دور التهويل بسقف المطالب بالنزاهة (في ظل نظام دولي فاسد حد النخاع) الذي من شأنه ان يئد ولادة قطاع خاص منتج ، بالرغم من إدعاءات الخصخصة؟ خاصة وان هناك بونٌ شاسع بين دعوات النزاهة والرهبنة ، وبين الفعالية والحركة .
- 5- دور القوانين والتشريعات القانونية كحاضنة للفساد.
- 6- دور التباطؤ والتلكؤ في إنفاذ وتفعيل القوانين ، دورها ، ليس في الفساد ، بل في تكريس الفساد.
- 7- دور نقص الخبرة ونقص الدراية بأبسط قواعد الادارة والقيادة ، وبالذات في إقترانها بعدم القدرة على إتخاذ القرار ، وليس هذا فقط ، بل وفي عدم إحترام القرار والقلم الذي اختط به القرار و التراجع عن القرارات تحت مختلف الضغوط.
- 8- تحوّل مكاتب المفتشين العموميين الى مكاتب بوليسية ، بل وأكثر من ذلك ، تلبس سلوك الامن الخاص (سيء الصيت) في التعامل مع موظفي الوزارة ذاتها التي ينتمون لها، إذ يقوم البعض ممن يعاني من تضخم شخصيته بفعل عمله في تلك المكاتب بإرتكاب كثير من التجاوزات بحق القيادات الادارية لمجرد إدعاءات كاذبة او ملفقة ، ولمجرد رسائل عبر الأنترنت مجهولة الهوية ، مكاتب ترى أن فاعليتها تكمن في جلد وتشويه سمعة الوزارة التي تعمل فيها ، والحكومة التي تنتمي لها ، بموظفيها الكبار قبل الصغار او الصغار قبل الكبار ، وإستخدامها ورقة الفساد المتسم في كثير من الأحيان بالانتقائية (وإلا ، كيف نفسر زيادة الفساد في ظل عمل هذه

أوراق سياسات في الحكم الرشيد

المكاتب ، بدلا من تحجيمها ، أو الحد منها) بدلا من إضطلاعها بدور المقوم للأداء ، ودور الناصح والمرشد والمهذب للاداء والسلوك الوظيفي .

9- تولى هيئة النزاهة مسؤولية الاشراف على إشاعة قيم النزاهة بدءاً من رياض الاطفال ، مروراً بالمدارس المتوسطة والثانوية ، وصولاً الى الجامعات ، ومراقبة توافر شروط ومعايير واخلاقيات البحث العلمي .

10. تعظيم دور أكاديمية النزاهة من خلال إيجاد قنوات مناسبة للتعاون مع الجامعات والكليات ، بإتجاه توفير مخرجات أكاديمية وإدارية محصنة ضد الفساد ، كأن يشترط بكل حاصل على اللقب العلمي ، أو الاداري ، بإجتياز دورة في أخلاقيات المهنة ، وأخلاقيات البحث العلمي بالنسبة للاكاديميين.

(*) أستاذ امعي متقاعد ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد

(**) نسخة موسعة ومحدثة للمقالنا الذي نشر في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية لكلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي السادس لهيئة النزاهة لسنة 2013 . ارتئينا اعادة النشر وذلك بسبب تصاعد موجة التسقيط السياسي والاتهامات الواسعة بالفساد ، التي لم تقتصر على السياسيين بل تعدتها الى اتهام الشعب ذاته بالفساد ، وارتباك الشارع العراقي في خضم بحثه عن شخصية نزيهة ، وانغلاق فرصة تشكيل حكومة انتقالية .

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 30 آذار 2020

<http://iraqieconomists.net/>